

الطوارق أو «بدون ليبيا»: تأهون في صحراء الإهمال دون وثائق ثبوتية

الديبية يبحث حلّ مشاكل فاقدى الجنسية العاجزين عن التمتع بحقوق المواطنة



ليبيون على الأرض «غير ليبيين» في الوثائق الرسمية

الليبية، معتبرين انفسهم ضحايا للنظام السابق الذي قرر خلال حروبه المتقطعة مع تشاد من 1978 إلى 1987 منح الجنسية لسكان إقليم أوزو، ما جعلهم ينتشرون في عدد من المدن الليبية كالكفرة ومرزق وسبها، ولكن بصور حكم محكمة العدل الدولية باعتبار ذلك الإقليم تشاديا في العام 1994 تم سحب الجنسية منهم، فسعوا للتمرد على النظام في العام 2008. وفي حين سيجرم عشرات الآلاف من الليبيين من حقهم الانتخابي كونهم دون جنسية، فإن الحكومة باتت تبحث عن حل قانوني واجتماعي وإنساني يرى مراقبون أنه لن يتحقق إلا بتجاوز النزعة السياسية للملف، وبالبحث عن منطلقات جديدة لفهم طبيعة القضية، ولأسيما أن الملف يشمل فئات أخرى من المجتمع من غير الطوارق تمتلك مؤيدات الهوية والانتماء الكامل إلى الجغرافيا الليبية دون أن يتجسد ذلك على الورق.

وبسقوط نظام القذافي غادر البعض منهم الأراضي الليبية عاذين إلى مالي وتشاد وهم في الغالب من الوافدين حديثا إلى ليبيا، فيما تعرض البعض الآخر إلى القتل والتشريد، ولأسيما في مدينة غدامس الواقعة في المثلث الحدودي مع تونس والجزائر، كما تحمل الطوارق وزر الولاة لنظام القذافي ووجد الكثير منهم انفسهم مشردين في مخيمات اللجوء. ويطمح الطوارق للحصول على الجنسية الليبية للاستقرار ونيل حقوقهم السياسية والاجتماعية، وهم لا يختلفون في ذلك عن عشرات الآلاف من قبائل وجماعات أخرى لا تزال تعيش في ليبيا منذ عقود دون اعتراف رسمي بها، ومن بينها التبو، وقبيلة الجرامة النازحة منذ أكثر من 200 عام من جنوب غرب الجزائر، ولا تزال العشرات من الأسر منها تهيم في صحراء الحمادة دون أوراق ثبوتية. ويطالب الآلاف من التبو بالجنسية

وقد نظرت قوى إقليمية ومنها الجزائر إلى أن القذافي يحاول بناء كيان للطوارق والاستقواء بحضورهم الكبير في منطقة الصحراء الكبرى لتنفيذ طموحاته التوسعية، ففي العام 2006 دعا القذافي من مدينة تمبكتو شمالي مالي، قبائل الطوارق والجماعات العرقية التي تعيش في الصحراء الكبرى إلى الاتحاد وإقامة فيدرالية واحدة، وهو ما أثار غضب الجزائر التي اعتبرت أن الزعيم الليبي تجاوز الخط الأحمر. وينتشر الطوارق في جنوب الجزائر وجنوب غرب ليبيا وشمال مالي وشمال النيجر وشمال بوركينا فاسو. وتمتاز مناطق الطوارق في هذه الدول بأنها مناطق صحراوية الأكثر جفافا والأقل سكانا من غيرها من مناطق الدول المذكورة، ولكن بالرغم من ذلك فإن هذه المناطق تحوي أكبر مخزون للطاقة في أفريقيا.

كتشغيل الشباب العاطل عن العمل منذ سنوات. الآن الشباب يتجه إلى الجريمة المنظمة وهذا شيء مؤسف".

ملف سياسي

وفيما يمثل طوارق ليبيا مكونا أساسيا من النسيج الاجتماعي للبلاد، إلا أن الآلاف من طوارق دول مجاورة كمالي والنيجر وصلوا إلى الصحراء الليبية خلال السبعينات من القرن الماضي، فرارا من حالة الجفاف في مناطقهم وسعيًا للاندماج مع أبناء عموماتهم، ووجودا ترحيبا من الزعيم الراحل معمر القذافي الذي كان يصفهم بعرب الجنوب، ويعتبرهم من أحفاد الفاتح طارق بن زياد، وكان يبدي نخوهم تعاطفا أعطاء سلطة معنوية ومادية عليهم، ما جعلهم يطلقون عليه لقب "امغار" أي قائد لهم.

وجه رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة جهوده لحلّ مشكلة الجنسية التي حُرّم منها الآلاف من أفراد المجتمع طوال عقود، وفي مقدمتهم الطوارق الذين يعدون "ليبيين" على مستوى الهوية والانتماء الجغرافي، لكنهم لا يمتلكون مؤيدات قانونية، مما سيجرمهم من المشاركة في الاستحقاق الانتخابي المقرر في ديسمبر القادم.



الحبيب الأسود
كاتب تونسي

طرابلس - أصدر رئيس مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة مطلع هذا الأسبوع قرارا بشأن تشكيل لجنة مركزية للجنسية وتقرير بعض الأحكام. وتختص اللجنة بمراجعة الإجراءات المحالة إليها من اللجان الفرعية التي تتولى استلام طلبات الحصول على الجنسية الليبية، لأبناء المواطنين الليبيين، ولزوجة المواطن الليبي والأرملة الحاضرة والمطلقة الحاضرة، وأبناء المواطن المتجنس الذين لم يتم إدراجهم بشهادة جنسية والدهم، ومن كانت أصوله ليبية ولم يستطع إثبات انتمائه إلى الأصل الليبي، والقرارات التي صدرت بمنح الجنسية والبت في مدى صحتها.

قرار مؤجل

وجاء هذا القرار في ظل سلة إصلاحات تحاول حكومة الدبيبة تنفيذها، لأسيما في ما يتعلق بفاقدى الجنسية أو "بدون ليبيا" الذين يواجهون حالة من التهميش منذ عقود خلت، ويفقدون إلى مستندات الانتماء، وبالتالي يعجزون عن حقوق المواطنة كالترشح للمسؤوليات السياسية والتنظم الحزبي والانتخاب والسفر والتوظيف في مؤسسات الدولة والتمتع بالخدمات الأساسية والرعاية الاجتماعية والقروض والمنح المالية.

الطوارق حرموا مؤخرا من حق الترشح والتصويت في الانتخابات بعد أن تم اشتراط الحصول على رقم وطني

واستنكر رئيس المجلس الاجتماعي الأعلى لطوارق ليبيا مولاي اقيدي، عدم الالتزام بالبلدين الثاني والثامن لخارطة طريق الحل الشامل في ليبيا، اللذين

الانشغال بحلّ الأزمة السياسية فقط يعمّق متاعب تونس

وساعد الغضب من الركود الاقتصادي، الذي تفاقم بسبب الوباء، في دفع دعم واسع النطاق على ما يبدو لتدخل الرئيس التونسي في 25 يوليو. ولكن سعيد يتعرض الآن لضغوط متزايدة لمعالجة المشكلات الاقتصادية في تونس بعد أن عرّضت الأزمة السياسية المكاسب الديمقراطية التي فاز بها التونسيون في ثورة 2011 التي أطلقت شرارة احتجاجات الربيع العربي للخطر.



معهج جودي
الأزمة السياسية وغياب رؤية اقتصادية واضحة يسرعان الانهيار الكامل

وقال سعيد إن إجراءاته ضرورية لإنقاذ البلاد من الانهيار ومعالجة أزمة الشلل السياسي والركود الاقتصادي والاستجابة الضعيفة لوباء كورونا. وتعهد الرئيس التونسي بالدفاع عن الحقوق مكررا أنه لا يمكن أن يكون دكتاتورا.

ولم يضع الرئيس سعيد أي حدّ زمني لإنهاء الوضع الضبابي للحياة السياسية في تونس، لكنه قال إنه سيعين لجنة للمساعدة في صياغة تعديلات على دستور 2014 وإرساء "ديمقراطية حقيقية تكون فيه السيادة الحقيقية للشعب".

ويقول رجل اسمه محمد بينما كان يجلس مع صديقين في مقهى إنه عاقل عن العمل منذ أربع سنوات ويشككي من وضعه المادي السيء. ويضيف محمد "الوضع الاقتصادي هو اختبار حقيقي للرئيس. الوضع سيء". ويتابع "فتح الرئيس لنا باب أمل ونأمل ألا يغلقه بسرعة.. يجب أن يتجنب سعيد الشعبية. نريد أن نرى الرئيس يجتذب الاستثمارات ويوفر لنا فرص عمل. هذا ما نريده".

وتشير الأرقام الرسمية إلى أن معدلات البطالة بلغت 17.8 في المئة، وسط أزمة اقتصادية غير مسبوقة في البلاد، أدت إلى عجز مالي قياسي تجاوز 11 في المئة في 2020. واتكمش الاقتصاد بنسبة 8.2 في المئة العام الماضي بينما دفع عجز بنسبة 11.5 في المئة الدين العام إلى 87 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لصندوق النقد الدولي. ولا يرى كل من الاتحاد العام التونسي للشغل ذي التأثير القوي والمقرضين الأجانب خيارات سوى استئناف التفاوض مع صندوق النقد الدولي. وبينما تحتاج تونس نحو أربعة مليارات دينار شهريا لدفع الأجور وتسديد الديون، فإن المبالغ في خزانة الدولة تبلغ 544 مليون دينار فقط، بحسب بيانات البنك المركزي الصادرة الاثنين.

واضحة يسرعان الانهيار الكامل. وتوقع أن خطط سعيد التركيز على السياسة يمكن أن تحول تونس إلى لبنان آخر والذي يعيش في خضم أزمة مالية وصفها البنك الدولي بأنها من أعقق انكماش في التاريخ الحديث. ودفعت ثلاثة أرباع سكان لبنان إلى براثن الفقر وفقدت عملته المحلية 90 في المئة من قيمتها في العامين الماضيين. وسعيد، الذي أقال رئيس الوزراء، وجمد البرلمان، ومنح نفسه سلطة الحكم براسم، لم يعين بعد حكومة جديدة ولم يعلن أي خطة سياسة اقتصادية شاملة ولم يصرح كيف ينوي تمويل العجز العام وتسديد الديون.

وحذر محللون اقتصاديون من أن سعيد قد يلجأ إلى البنك المركزي لطلب طباعة عملة نقدية في خطوة ستفقد السلطات السيطرة على معدلات التضخم. وسددت تونس أكثر من مليار دولار من الديون هذا الصيف من احتياطات العملات الأجنبية، لكن يتعين عليها أيضا أن تجد حوالي 5 مليارات دولار أخرى لتمويل العجز المتوقع في ميزانيتها وسداد المزيد من القروض الداخلية والخارجية. ولا يزال سعيد يتمتع بتأييد كبير من فئات واسعة من التونسيين الذين سئموا الفساد ويقولون إن بده نظيفة. لكن الشلل السياسي يضرب بفرض إنعاش الاقتصاد.

سعيد الصادرة في 25 يوليو ووعوده بمحاربة الفساد واحتواء الأسعار ومعالجة المشكلات المالية. ولكن هذه المرة -وهي أم لأربعة أطفال- مثل بعض التونسيين الآخرين بدأ صبرهم ينفد الآن مع ما يقولون إنه أفقاده لخطة اقتصادية لإنعاش الاقتصاد العليل من انهيار وشيك. وتقول السويسي إن راتبها البالغ حوالي 350 دولارا شهريا لم يعد يواكب ارتفاع تكاليف المعيشة مع تضخم يبلغ 6.2 في المئة ومن الصعب الحصول على قرض مصرفي بسبب شح السيولة.

وقالت "توقنا انخفاض الأسعار. لكن انظر سعر الكيلوغرام من شرائح الدجاج ارتفع في الأيام القليلة الماضية من 15 دينارا إلى 19 دينارا". وأوقف تدخل سعيد في يوليو المحادثات التي تاخرت كثيرا مع صندوق النقد الدولي بشأن برنامج قروض، كان المتوقع أن يمهد الطريق أمام الحصول على المزيد من المساعدة الاقتصادية وتفادي حدوث أزمة كبرى في المالية العامة.

ويقول المحلل الاقتصادي معز جودي إن "الوضع حرج للغاية في الاقتصاد والمالية العامة على وجه الخصوص.. نحن على وشك الانهيار منذ شهر". لكنه يرى أن الأزمة السياسية الآن وغياب أي برنامج ورؤية اقتصادية

تونس - تلقى القرارات المتواترة التي يتخذها الرئيس التونسي قيس سعيد منذ الخامس والعشرين من يوليو الماضي

ترجيحا من شريحة واسعة من الشعب التونسي، الذي يرى في سعيد نقدا للبلاد من شلل سياسي عرقل تقدمها وكان حجر عثرة أمام تحقيق أهداف تنموية وطنية وجهوية.

ولكن غياب الرؤية الاقتصادية للرئيس سعيد، الذي يبذل جهودا قصوى لحل المشكلات السياسية الحالية بما فيها تعيين رئيس حكومة قادر على إكمال



ترحيب بأي قرار بإمكانه إنقاذ البلاد